بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 26 فبراير 2016

التأصيل العلماني للدولة عند اسبينوزا

محمد الصادق بلام
باحث جزائري

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

«إنّ الإنسـان الحر لا يفكر في شـيء أقـلّ من الموت، وتتمثل حكمته في تأمل الحياة لا في تأمل الموت».

اسبينوزا من كتاب "علم الأخلاق" ص 295

الملخص:

تندرج هذه الورقة البحثية ضمن القراءات المتعددة لفلسفة اسبينوزا السياسية، وهذه القراءة تأخذ على عاتقها مسؤولية الكشف عن الأسس العلمانية للسياسي/الدولة على اعتبار أنّ السياسي هو صناعة بشرية خالصة لا يمكن أن تقرأ خارج الدائرة الإنسانية. وحينها ترسم للسياسي ولادة جديدة تستمد أنطولوجيتها من صلب التعاقد السياسي الذي يُعدّ أحد لبنات البراديغم السياسي الحداثي. ووفق هذا التأصيل العلماني للسياسي يكون اسبينوزا قد أكد على ضرورة ضمان فضاء مدني للحرية الفكرية والدينية. والسؤال الذي يتحكم في مقاربة الرؤية العلمانية للدولة عند اسبينوزا هو كيف يمكن أن يكون السياسي تأسيساً لمجتمع مدني كفيل بضمان الممارسة الفكرية والدينية الحرة، والحال أنّ حقوق الأفراد ينبغي أن تنصهر ضمن الحق الجماعي؟ ألا يُعدّ هذا انتقالاً بالفرد من الكهف اللاهوتي إلى الكهف السياسي؟

إنّ هذا السؤال الإشكالي يفرض قراءة تتوخى الحذر أمام العديد من المفارقات التي تضعنا فيها النصوص السبينوزية: من كتاب الإتيقا الذي يؤسس لمطالب الرسالة اللاهوتية والسياسية، والرسالة السياسية على اعتبار أنّ الرسالة الأولى تشرع لمبادئ المجتمع المدني بمعزل عن الديني، والثانية تقدم الآليات التي تسمح بوضع الشرط الإنساني للكيان الاجتماعي، وهذا كله لأجل التقعيد لمجتمع يعيش أفراده على مقتضى العقل، فيتحقق الخلاص لا بمفهومه الديني وإنما بمفهومه الإنساني، وهذا ما يهدف إليه نظام الإتيقا.

ومن منطلق هذه الإشكالية لا يمكن التفكير في الإنسان من حيث هو كائن سياسي وإتيقي إلا داخل نسق فلسفي حول الطبيعة لا داخل الثيولوجيا. تلك هي المنظورية الأنطولوجية للدولة التي تجعل من الحق الطبيعي منطلقاً لها بدلاً من الحق الإلهي. وبمثل هذه الرؤية يتمّ التأصيل للدولة المدنية التي تجعل من أولوياتها ضمان حق الحرية تبعاً لإملاءات العقل. وبموجب التعاقد السياسي/ الاجتماعي تكون الدولة قوة عمومية تحمل الأفراد على طاعة القوانين دون مصادرة حرياتهم، ممّا يؤهلهم ليكونوا مواطنين لا قطيعاً، ومنه فوجود الدولة مرهون بوجود الحرية.

ولما سبق يكون اسبينوزا قد أسس للمجال السياسي العلماني بلوازمه التنويرية والليبرالية المتمثلة في العقلانية والحرية والديموقراطية.

تمهيد إشكالي:

حدّدت الحداثة السياسية نطاق تعاملها مع السياسي (الدولة على وجه الخصوص) باعتباره صناعة بشرية خالصة، وهذا ما أكسب الفعل السياسي استقلاليته ومعياريته الذاتية. ومن منطلق رؤية سياسية وفلسفية تحمل على نفسها القطع مع اللامعقول، كان لزاماً على العقل السياسي الحداثي التسلح بترسانة مفاهيمية مغايرة لمفاهيم الفلسفة السياسية الكلاسيكية. وفي مقدمة هذا الجهاز المفاهيمي الجديد، ترسّم مفهوم الاتفاق أو التعاقد السياسي أصلاً للدولة المدنية، وهذا ما أعطى للمسألة السياسية مضمونها الإنساني. وكما كان مفهوم التعاقد السياسي أحد لبنات البراديغم السياسي الحداثي، كذلك كان مفهوم الحق الطبيعي آلية لنقد مفهوم السلطة المطلقة القائمة على نظرية الحق الإلهي. هذه الأخيرة التي استغرقت السياسي - ولأمد طويل- في دائرة لا إنسانية تيولوجية عملت دوماً على إقصاء إرادة الإنسان والركون إلى إرادة خارجة عن نطاق ما هو إنساني. وهكذا كان السياسي/ الدولة مسجوناً داخل إرادة دينية إلهية تقتضي الطاعة المطلقة لصاحب السلطة الذي ينوب عن سلطة الإله.

ولهذا الاعتبار استنفر العقل السياسي الحداثي كلّ إمكانياته المعرفية لترسيم منطق جديد خاص بالسياسي، بعيداً عن كلّ تأصيل ديني. ويمكن القول إنّ المحاولة التأسيسية للفضاء السياسي والقطع مع المجال الديني تشكلت ملامحها الأولى داخل كتاب «المدافع عن السلام» لمارسيليو دوبادوا Marcelio-de-Padua (1275-1343)، الذي ابتدع تعبير «المشرع البشري» بدلاً من المشرع الديني الكنسي، وبهذا تكون المحاولة المارسيلية قد أعادت تثبيت حقيقة المؤسسة الكنسية التي لا تستوجب قيام سلطة موازية لسلطة المشرع البشري (مجموع المواطنين). لأنّ هناك سلطة واحدة تعبر عن إرادة إنسانية عامة تُمَكِّنُ حاكماً مدنياً من ممارسة السلطة السياسية، ومن ثم خضوع الكنيسة للدولة إلى حدّ ابتلاعها والإشراف المباشر على شؤون الدين.

نعتقد أنّ العودة إلى هذه المحاولة التأسيسية هي الكشف عن أنّ الحداثة السياسية لا يمكن تحقيبها زمنياً، وإنما هي الكشف عن قيم جديدة* في مجال التنظير للفعل السياسي، فيكون هذا الهجوم على سلطة الدين هو البداية الأولى لتأصيل العلماني داخل السياسي، وبروزه بصورة أوضح - بعد ذلك- مع نيكولا ماكيافال (1469-1527) الذي مثل لحظة القطيعة مع مفاهيم السياسة التقليدية التيولوجية معبراً عن زمن الانعتاق السياسي من الكهف اللاهوتي.

ولعلنا لا نخطئ الحق إذا اعتبرنا النظرية السياسية للفيلسوف الهولندي «اسبينوزا» (1632-1677) هي التقعيد الأصل لكي تكون الدولة عَلمانية (لا دينية). فمُعَلِّمُ الحرية الذي رسم دربه الخاص به بكل وضوح وصمت، والذي تمّت إدانته وإدانة مذهبه، كان بمثابة محقق تاريخي، وصاحب ثورة جذرية في الفكر

* هذا سؤال طرحه نور الدين الشابي، في كتابه "نيتشه ونقد الحداثة"، دار المعرفة، القيروان، ط1، 2005، ص 49

الديني في العصر الحديث لأجل إرساء قواعد لا دينية لدولة مدنية تُغْلِنُ عن تجذّرها في الدائرة الإنسانية، وعلمنة مؤسساتها الدستورية المنبثقة من العقد السياسي/الاجتماعي. وبهذا يكون «اسبينوزا» هو الذي أصّل لممارسة سياسة جديدة تكون جزءاً من الإنطولوجيا الفلسفية التي تشتغل تبعاً لما هو كائن، أي وفق الوجود الفعلي للدولة. وبالاتكاء على هذا التمهيد، يمكن أن نتساءل: كيف يمكن التأسيس لدولة مدنية «لا دينية» تُخرج الإرادة الإنسانية من وصاية الإرادة الإلهية؟ وكيف يمكن للدولة العلمانية أن تكون ضماناً للحق في الحرية الذي هو ضمان لسلامة الدولة نفسها، والحال أنّ الدولة مهما كانت أصولها دينية أو علمانية محتاجة إلى قوة الإكراه التي تحمل الناس على الامتثال لسلطتها؟

أولاً- أنطولوجية الدولة من تكليس الحق الإلهي إلى تأصيل الحق الطبيعي:

تمثل الرؤية السبينوزية حدثاً هاماً في الفكر السياسي الحداثي، لكونها ترفض الانطلاق من مقولة الحق الإلهي كقوة متوارية وراء السياسي/الدولة. ولذلك فهي تُسقط من هندستها للفضاء السياسي كل أطروحة تتخذ من التيولوجيا أساساً للدولة، وأكثر من ذلك تدعو إلى نظام ليبرالي حتى في المجال الديني. فالفكر الحر هو براديغم جديد يحكم الفضاء السياسي كما يحكم المجال الديني، وهنا نقيم النسبة بين الفضاء السياسي من منطلق أنّ اسبينوزا يروم بالسياسي أن يكون أفقاً رحباً للحرية الفكرية والدينية، ونقيم النسبة بين المجال والديني اعتباراً لمحدودية المجال وتقليص وظيفته، ومنه فالدولة المدنية الحديثة لا يمكن أن تكون ذات مصدر إلهي، ولا يمكن لها أن تكون أداة لسلطة الدين.

وهكذا تقوم الأطروحة السبينوزية على مفهوم الحق الطبيعي كبديل أنطولوجي يتناغم مع الممارسة البشرية. فالحق في صيغة اسبينوزية ليس قوة تفرض على الإنسان من الخارج، وإنما «الحق الطبيعي في الوجود وفي الفعل بحرية كائن إذن قبل المأسسة السياسية، وبالتالي المدافعة عن ذلك الحق كائنة في ذاتها قبل مأسستها، أي كائنة أنطولوجياً وما يتأسس عليه السياسي ذاته»[1]. وبهذا المعنى تكون مقولة الحق الطبيعي وفق المنظور السبينوزي مسألة أنطولوجية يتشكل السياسي وفق لوازمها الطبيعية، وعندئذ يكون «لكل موجود طبيعي حق مطلق على كل ما يقع تحت قدرته، أي أنّ حق كل فرد يشمل كل ما يدخل في حدود قدرته الخاصة»[2].

وهذا الحق الطبيعي يعبر عن الكوناتوس Conatus السبينوزي، الجهد الذي يبذله الكائن ليدوم ويستمر في كينونته. فالحق الطبيعي هو القاعدة الأساس لتفسير نشأة الدولة والسلطة السياسية، لأنّ خيار الحداثة السياسية هو أن تكون الإنثروبولوجيا مدخلاً لدراسة السياسي، أي أن تكون الطبيعة البشرية منبتاً للسياسي، ممّا يلزم عنه تحديد لمقومات هذه الطبيعة البشرية قبل ترسيم منطلقات السياسي. غير أنّ هذا الخيار الحداثي

1- عبد العزيز العيادي: فلسفة الفعل، دار نهى، تونس، ط1، 2007، ص 165

2- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1971، ص 378

في منحاه السبينوزي لا يمكن أن يكون إلا من خلال مقاربة فلسفية تأخذ بعين الاعتبار ما هو كائن لا ما يجب أن يكون. وبصيغة اسبينوزية اعتبار الطبيعة البشرية حداً مستغرقاً في الطبيعة الكونية، فما تتوخاه الدراسة السبينوزية للمسألة السياسية «ليست اختراع الجديد أو الوصول إلى المستحيل، ولكنني سعيت فقط إلى شرح النظرية التي يمكنها أن تكون أكثر انسجاماً مع الواقع بطريقة صارمة، وكذلك إلى استنباط وضع جديد خاص بالطبيعة الإنسانية»[3].

إنّ ربط البحث في الدولة بمفهوم الطبيعة البشرية يُنْهي كل صلة للدولة والسلطة السياسية بمفهوم الحق الإلهي، ويؤسس لعلمنة السياسي/ الدولة على اعتبار أنّ الطبيعة البشرية في البناء الفلسفي السبينوزي هي جزء من الكل الطبيعي «حيث لا يمثل الإنسان إلا عينة بسيطة فيها»[4]، ولذلك تكون الطبيعة بقوانينها تسري على جميع الظواهر الفيزيائية منها والبشرية، والدولة ظاهرة بشرية وليست تنزيلاً إلهياً، فيكون الحق الطبيعي معبراً عن جملة «نواميس الطبيعة أو قواعدها التي يجري كل شيء في العالم بموجبها»[5].

ومن هنا سعى اسبينوزا إلى فهم الفعل البشري السياسي في نطاق قوانين الطبيعة، وهذا الفهم السبينوزي يمكن وصفه بأنه موضوعي وحيادي، وبتعبير اسبينوزا «ولكي أحتفظ في ميدان علم السياسة بنزاهة أو بتجرد مشابه لما نقوم به عادة في مجال المفاهيم الرياضية، فإنني حاولت بكل عناية ألا أنظر إلى الأفعال الإنسانية بسخرية، ألا أثمنها أو أسفهها، ولكن أن أحاول فهمها فقط. بعبارة أخرى أنا لم أنظر هنا إلى الإحساسات كالحب، والحقد، والغضب والرغبة وتمجيد الشخصية، والتعاطف وكل الميول الحسية على أنها نقائص في الطبيعة الإنسانية بل نظرت إليها بوصفها مظاهر خاصة تماماً كالحرارة، والبرد، وتقلبات الطقس، والصاعقة...إلخ، إنها مظاهر الطبيعة أو البيئة»[6]. وتلك هي الخصوصية الأنطولوجية للدولة التي تعتبر دراسة الإنسان والدولة جزءاً من دراسة الطبيعة ككل. «وفي هذا الصدد لا نجد فارقاً بين الناس والموجودات الطبيعية الأخرى، أو بين ذوي العقول السليمة ومن هم خلو منها. والواقع أنّ كل من يفعل شيئاً طبقاً لقوانين الطبيعة إنما يمارس حقاً مطلقاً.»[7]

ومن هذا المنطلق يستبعد اسبينوزا كل تفكير في الظاهرة السياسية استناداً إلى تصورات دينية أو أخلاقية ليؤكد أنّ الفهم السليم للفعل الإنساني عامة، والفعل السياسي خاصة، إنما يتم طرحه داخل رؤية فلسفية تجعل من الطبيعة جوهراً كلياً مطلقاً له قوانينه الذاتية. ولذلك تكون الطبيعة هي نفسها الله، «وكل ما يوجد إنما يوجد

3- اسبينوزا: رسالة في السياسة، تر: عمر مهيبل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1995، الفصل الأول، الفقرة4، ص 31

4- اسبينوزا: رسالة في السياسة، تر: عمر مهيبل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1995، الفصل الثاني، الفقرة8، ص 40

5- المصدر نفسه، الفصل الثاني، الفقرة4، ص 36

6- المصدر نفسه، الفصل الثاني، الفقرة4، ص 31

7- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 378

في الله، ولا يمكن لأي شيء أن يوجد أو يتصور بدون الله»[8]، وبهذا المعنى يكون الله هو العلة الفاعلة التي تمد جميع أجزاء الطبيعة بمعقولية معينة، وحينها تكون الطبيعة بمختلف حوادثها أعراضاً للجوهر المطلق على اعتبار «أنّ الجوهر متقدم بالطبع على أعراضه»[9]. ومنه فالحق الطبيعي يكتسي صبغة كليّة تنطبق على جميع الكائنات والموجودات الطبيعية بما فيها الإنسان، وبالتالي يكون التفكير في السياسي انطلاقاً من مقولة الحق الطبيعي لا الحق الإلهي، وهنا تبدأ المأسسة العلمانية للدولة عند اسبينوزا.

وإذا كان «الله علة محايثة لا متعدية للأشياء جميعاً»[10]، فإنّ هذا لا يلزم عنه عند اسبينوزا أن تتحول هذه الطبيعة الطابعة الفاعلة إلى لازمة تنتج سلطة دينية تملي وصايتها على الحياة السياسية، وإنما اللازمة المنطقية الناتجة عن المقدمة الأولى هي «أن يكون لكل موجود طبيعي حق مطلق طبيعي حق مطلق على كل ما يقع تحت قدرته، أي أنّ حق كل فرد يشمل كل ما يدخل في حدود قدرته الخاصة»[11]، وهذا ما يفسر وحدة الوجود عند اسبينوزا بين الطبيعة الطابعة/الفاعلة والطبيعة المطبوعة/اللازمة عنها. «وهكذا كانت الطبيعة المطبوعة، أي ما ندركه من ظواهر وأحداث، لواحق وصفات للطبيعة الطابعة.»[12]

ثانياً: سيادة الدولة المدنيّة

بما أنّ حق الطبيعة هو القوة التي يفعل بها كل كائن أفعاله تبعاً لمنطق وجوده الخاص والقوانين التي تحكمه، فإنّ نظام الطبيعة هو الفضاء الذي تطرح فيه المسألة السياسية عند اسبينوزا، أي أنّ الحياة المدنية السياسية هي امتداد لهذا النظام الطبيعي الكلي، «وبما أنّ الناس على اختلافهم، همجيين كانوا أم مهذبين، يلجؤون في آخر المطاف إلى إقامة علاقات فيما بينهم وتشكيل مجتمع منظم بطريقة ما، فإنه لا ينبغي لنا أن نبحث عن الأسباب والمبادئ الطبيعية للدول في التعاليم العامة للعقل، ولكن نستنتجها من الطبيعة»[13].

ومن البين أنّ الحق الطبيعي لدى الإنسان يرتبط بقدرته وقوته على الوجود، إلا أنّ ذلك يتم تحت توجيه العقل على اعتبار «أنّ من الأنفع كثيراً للناس أن يعيشوا طبقاً لقوانين عقولهم ومعاييرها اليقينية»[14]. ومع أنّ العقل جزء من تلك القوة الطبيعية، فإنه يحتاج إلى نمو من أجل «التوحد في نظام واحد ... وأصبح ينتمي إلى الجماعة، ولم تعد تتحكم فيه قوته أو شهوته، بل قوة الجميع وإرادتهم، على أنه كان لا بدّ لمحاولتهم هذه أن

8- اسبينوزا: علم الأخلاق (الإيتيقا)، ترجمة: جلال الدين سعيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص 45

9- المصدر نفسه، ص 31

10- المصدر نفسه، ص 54

11- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 378

12- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية)، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2010، ص 310

13- اسبينوزا: رسالة في السياسة، مصدر سابق، الفصل الأول، الفقرة7، ص 36

14- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 380

تفشل لو كان الناس قد أصروا على اتباع الشهوة، وإذن فقد كان لزاماً عليهم أن يتفقوا فيما بينهم عن طريق تنظيم وتعهد حاسم، على إخضاع كل شيء لتوجيهات العقل وحده»[15].

فإذن لا سبيل لتحقيق هذا التوحد الذي هو خير أعظم إلا داخل نظام للدولة مبعثه عقد سياسي أو مدني خالص. وهنا يجب التأكيد على أنه إذا كان الحق الطبيعي يتحدد بالرغبة والاقتدار، فإنّ الحق السياسي يتحدد بالعقل، وعندئذ «نقول إنّ أكثر الناس استقلالية هم أولئك الذين يتجلى العقل لديهم بصورة أوضح، أو يسلمون قيادتهم المطلقة للعقل، وعليه أصرح بأنّ الإنسان الذي تملك أكبر قدر من الحرية هو الإنسان الذي يسلم قيادته للعقل»[16].

وهنا تتجلى بوضوح استقلالية العقل الإنساني كمدبر للحياة السياسية، وكمعيار لحرية الإنسان، فينتج عن هذه الأهمية البالغة التي أعطاها اسبينوزا للعقل، القطيعة البينة بين التيولوجيا والفلسفة بين الإيمان والعقل، وحينها يتم استبدال مفهوم الإيمان الديني بمفهوم العقل، واستبدال مفهوم الإرادة الإلهية بمفهوم الإرادة الإنسانية، ومن تداعيات عملية الاستبدال علمنة الفضاء السياسي، أي إحداث القطيعة بين السياسي والديني كنتيجة حتمية لبناء الدولة المدنية اللادينية وفرض سيادتها انطلاقاً من مقتضيات وجودها. فيكون انخراط أفراد المجتمع داخل الدولة المدنية إعلاناً صارخاً دون مواربة «لاستبدال الكنيسة بالدولة، رمز العلمنة السياسية الحديثة والكتاب المقدّس بكتابه الأخلاق، وهو ما يعني بناء مشروعية معرفية (عقلانية) وسياسية (ديمقراطية علمانية) راديكالية»[17]، ترفض بكل جرأة وصرامة أن تكون الدولة الحديثة متجذرة ومتأصلة في نظرية الحق الإلهي، وإنما هي دولة بمرجعية إنسانية بحتة تقوم على إبرام ميثاق اجتماعي يتماهى داخله السياسي والانساني.

أ ـ العقد الاجتماعي وبناء الدولة المدنية:

تعتبر الدولة في نظر اسبينوزا الواقع الفعلي للحق الطبيعي أو الحرية، وهذا ما يلزم عنه امتثال الإنسان لما يأمر به العقل وليس تبعاً لرغباته وشهواته، فالانتقال من عبودية الشهوات إلى امتثال أوامر العقل هو بالفعل الانتقال من الحالة الطبيعية إلى وضع جديد يعرف بالحالة المدنية، وعملية الانتقال تكون بأنه «يجب على كل فرد أن يفوض إلى المجتمع كل ما له من قدرة، بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها، إمّا بمحض اختياره، وإمّا خوفاً من العقاب الشديد.»[18]

15- المصدر نفسه، ص 380

16- المصدر نفسه، ص 380

17- صالح مصباح: مباحث في التنوير موجوداً ومنشوداً "تجرأ على استعمال عقلك"، دار جداول، لبنان، ط1، 2011، ص 155

18- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 378

وذاك هو حق الدولة المتمثل في سن القوانين وتحديد ما هو خير وما هو شر. «ويُسمّى نظام المجتمع على هذا النحو بالديموقراطية، فالديموقراطية هي اتحاد الناس في جماعة لها حق مطلق على كل ما في قدرتها»[19]، وبهذا الشكل تكون الدولة المدنية الديموقراطية هي الفضاء السياسي الأمثل الذي تتحقق فيه الحرية المنافية لعبودية الأهواء أو الغير، «فالغاية التي ترمي إليها الديموقراطية والمبدأ الذي تقوم عليه هو تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام، فإذا خضع هذا الأساس انهار البناء كله، فعلى عاتق الحاكم وحده تقع مهمة المحافظة على هذا المبدأ، وعلى الرعايا تنفيذ أوامره وألا يعترفوا بقانون إلا ما يسنّه الحاكم»[20].

لكن إذا كان على أفراد المجتمع المدني تنفيذ كل ما يأمر به الحاكم المدني، ألا يمكن أن يكون الإنسان أمام عبودية سياسية بعدما تخلص من العبودية الدينية؟ يجيب اسبينوزا موضحاً الفرق بين العبودية والمواطنة، إذ يتوجب الأمر قيام سلطة سياسية تحمل الناس على طاعة القوانين بحيث لا يلحق أي إنسان الضرر بغيره. فليس بإمكان أي إنسان أن يفعل ما يريد ليكون حراً، فطاعة القانون هي الحرية، «لأنّ الدولة أو نظام الحكم الذي لا تؤخذ فيه مصلحة الأمر بوصفها قانوناً أسمى، بل تراعي مصلحة الشعب كله، فمن الواجب ألا يعد من يطيع الحكم عبداً لا تحقق مصلحته الخاصة، بل هو مواطن، وعلى ذلك تكون أكثر الدول حرية تلك التي تعتمد قوانينها على العقل السليم.»[21]

وعلى هذا الأساس يرفض اسبينوزا أن تستمد الدولة سيادتها عن طريق التوسل بالمضامين الدينية والنصوص المقدّسة، وإنما تستمد وجودها من قوانين طبيعتها الخاصة. فتكون الدولة قوة عمومية تمثل كافة المواطنين وتلزم الامتثال للقوانين المدنية الدستورية لا غير، أي أنه من حق الدولة حمل أفراد المجتمع على طاعة القانون، لأنها إذا «أعطت هذه القوة للمواطنين أو مجموعة من المواطنين ليعيشوا وفق نزواتهم فإنها بعملها هذا تكون قد باشرت عملية اقتسام السلطة السياسية (السيدة)، ولنفترض أخيراً أنها قامت بهذا الالتزام تجاه كل المواطنين فإنها تكون بالتزامها هذا قد أكملت عملية تدميرها الذاتي، حيث تكف الأمّة عن الوجود ويعود كل فرد إلى حالته الطبيعية.»[22]

فالدولة هي تلك الإرادة العمومية التي بموجبها يخرج الإنسان من حالة الطبيعة المحكومة بالفردانية والأنانية لينخرط في المجتمع المدني ومؤسساته الدستورية، «فكلما أسلم الإنسان قيادته للعقل كان حراً، وكلما كان أكثر التزاماً باحترام تشريعات بلده، قام بتنفيذ أوامر السلطة الخاضع لها»[23].

19- المصدر نفسه، ص 382

20- المصدر نفسه، ص 384

21- المصدر نفسه، ص 384

22- اسبينوزا: رسالة في السياسة، مصدر سابق، الفصل الثالث، الفقرة3، ص 50

23- المصدر نفسه، الفصل الثالث، الفقرة6، ص 52

ولا يفهم من الخضوع والامتثال لقوانين الدولة المدنية الهيمنة على الحريات والعمل على مصادرتها، بل على صاحب السلطة «أن يسهر على الإخلاص العام للشعب، وأن يضبط سلوكه الخاص وفق ما يتطلبه الصالح العام.»[24]

وبهذا المعنى يكون الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني مرهون بتحقيق الحرية كمكسب مدني، تكون ضمانته الأنطولوجية «أن يعيش الإنسان بمحض اختياره وفقاً للعقل»[25]، ومنه فالدولة الفعلية وليست الدولة الشبيه بتعبير «هيجل» هي التي تسعى دوماً إلى أن تكون الحرية مبثوثة في كل أفعالها. «فالغاية من تأسيس الدولة ليست تحويل الموجودات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء...، فالحرية إذن هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة.»[26]

وهكذا يتجلى لنا تحامل اسبينوزا على كل شكل من أشكال الاستبداد السياسي والديني الذي لا يمكن له أن يُؤَمن الحرية، بل يعمل دوماً على سلبها. «وإنّ موقفاً كهذا لا يُخْفِي عنا نقد اسبينوزا الضمني لرواد الحداثة السياسية، وبالخصوص ماكيافال وهوبز، فـ»أمير» الأول مجرد كتاب في الاستبداد السياسي، أمّا مفهوم «التعاقد السياسي» لدى هوبز فيبرر استبداد الواحد بسلطة الدولة»[27]، ومنه تكون الدولة المدنية متأصلة داخل فضاء الحرية دون أن يشكل ذلك خطراً على سلامتها وأمنها واستقرارها مادام حق الحرية هو امتداد لحق الطبيعة، إلا أنه اكتسى صبغة قانونية.

ب ـ الأفق الديموقراطي للحريّة:

لقد أدرك اسبينوزا أنّ الاستجابة لسلطة العقل لا لسلطة الدين هو ما يرسخ حق الحرية، لأنّ قوة العقل تفضي إلى الغيرية والعيش المشترك الذي هو بحاجة إلى تنظيم وفق تعاقد سياسي يحفظ للدولة حقها في السيادة وتشريع القوانين كما يحفظ للمواطن حقه في الحرية. وهذه المعادلة العقدية تكشف عن استقلالية السلطة السياسية وعموميتها، كما تكشف عن ضمان حق الحرية كمطلب طبيعي. ولهذا السبب يؤكد اسبينوزا على أنّ قدسية الدولة وقدسية الحرية إنما تتأصلان داخل النظام الديموقراطي «الذي يمكن أن يتكون به مجتمع إنساني دون أدنى تعارض مع الحق الطبيعي، ويمكن به احترام كل عقد احتراماً تاماً...، بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيء.»[28]

24- المصدر نفسه، الفصل السابع، الفقرة3، ص 91

25- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 384

26- المصدر نفسه، ص 446

27- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية)، مرجع سابق، ص 323

28- المصدر نفسه، ص 382

من هنا يتجلى بوضوح التماهي عند اسبينوزا بين العقد الاجتماعي والنظام الديموقراطي الذي يعد فضاء مشبعاً بالحرية. فلا يتردد اسبينوزا في اعتبار النظام الديموقراطي هو النظام الأمثل للدولة المدنية التي تمجد الحرية الفكرية وترفض الوصاية أو العبودية الدينية، «أظن أنني بينت حتى الآن بما فيه الكفاية مبادئ الحكم الديموقراطي الذي فضلته على أنظمة الحكم الأخرى، لأنه يبدو أقربها إلى الطبيعة وأقلها بعداً عن الحرية التي تقرها الطبيعة للأفراد. ففي النظام الديموقراطي لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء، بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع الذي يؤلف هو ذاته جزءاً منه، وفيه يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحال الطبيعية.»[29]

وفصل المقال في الديموقراطية من منظور اسبينوزا هو «أنها أفضل نظام يوضح هدفي: وهو بيان أهمية الحرية في الدولة»[30]، فالحرية هي ماهية الديموقراطية التي تكون رفضاً لكل أنظمة استبدادية سياسية كانت أو دينية تخنق حرية الفكر والاعتقاد، وبذلك تغتال العقل وتزيف الواقع.

وبهذا يكون اسبينوزا قد أرسى إحدى دعائم الحداثة السياسية، ذاك هو المطلب الديموقراطي المفعم بالحرية الفكرية والدينية، فتكون الديموقراطية نظاماً يؤسس لعلمانية الدولة، لأنّ الديموقراطية هدفها تمكين الناس من ممارسة الحق في الاختلاف، «وهذا الحق لا يمكن أن يكون إلا في إطار علماني، أي في إطار محايد يضمن الحريات المتساوية بين المواطنين والجماعات الدينية داخل الدولة الواحدة»[31]. وفي هذا التمشي ينطلق اسبينوزا في ضرورة علمنة سلطة الدولة كمطلب طبيعي لضمان الحريات، ومن ثمة كانت الحرية هي جوهر الممارسة الديموقراطية. فمعلم الحرية لا يريد للدولة أن تكون محمية دينية، وإنما هي فضاء علماني يستمد وجوده من ذاته، أي من طبيعته الأنطولوجية كإطار لتحقيق السيادة العامة بدل السيادة الشخصية، أي إعطاء الأولوية للخير العام من منطلق أنّ الدولة شيء عمومي يقوم على تمجيد العقل، لذلك يرفض اسبينوزا الدولة التي تجبر مواطنيها على تبني معتقدات فاسدة وآراء خاطئة تضاد العقل وتكرس اللامعقول. فالعقل هو أس الممارسة الديموقراطية، فأوامر الدولة هي أوامر العقل، وهذا ما يضمن سيادة الدولة الديموقراطية المبنية على المعقولية التي تستوجب مشروعية مستمدة من الإرادة الشعبية الناتجة عن إبرام عقد اجتماعي ينص على وجود دولة واحدة وليست دولة داخل دولة، أي لا يسمح اسبينوزا بوجود دولة تجتمع فيها سلطة دنيوية وأخرى دينية، وإنما سلطة مدنية ضامنة لعبق الحرية. «فلو زالت الدولة لكان معنى ذلك زوال كل شيء خير، وضياع الأمن في كل مكان، ولانتشر الرعب والفسوق، وعمّ الفزع في كل مكان، ويترتب على ذلك أولاً أنّ حب الجار لا بدّ أن يكون فسوقاً إذا أدى إلى الإضرار بالدولة، وأنّ الفعل الفاسق

29- المصدر نفسه، ص 385

30- المصدر نفسه، ص 385

31- محمد المصباحي: من أجل حداثة متعددة الأصوات، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2010، ص 121

يكتسب بعكس ذلك طابع التقوى لو كان يؤدي إلى المحافظة على الدولة.»[32] وربما ينطوي هذا النص على روح ماكيافيلية ثاوية وراء مواقف اسبينوزا المفضية إلى ضرورة الفصل بين الديني والسياسي.

ثالثاً: الفصل بين الدين والسياسي

بما أنّ الحق الطبيعي هو الأساس الأنطولوجي للدولة بصيغته الإنثروبولوجية في نظر اسبينوزا فإنّ ما يضمن هذه الحقوق الطبيعية داخل الدولة هو العقد الاجتماعي وليس العقد الإلهي، ذلك أنّ العقد الاجتماعي هو نظام حقوق على حين أنّ العقد الإلهي المرتبط بنظرية الحق الإلهي هو نظام واجبات يفضي إلى العبودية والاستبداد، ويصير البشر قطيعاً. ومنه يدرك اسبينوزا بكل عمق أنّ قانون الدولة المدنية هو الإطار المرجعي في كل شيء، وهو يسمو فوق كل خطاب ديني يضع نفسه موضع القداسة، «فإنّ السلطة العليا التي هي المكلفة وحدها بالمحافظة على حقوق الدولة وحمايتها، يكون لها الحق المطلق في اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة في موضوع الدين».[33] وهذا ما يقود إلى ضرورة إخضاع ما هو ديني لما هو سياسي حتى لا تكون الدولة مقسمة بين سلطتين كل واحدة تدّعي لنفسها الحق في الحكم. وبهذا المعنى «فإنّ الدين لا يكتسب قوة القانون إلا بإرادة من لهم الحق في الحكم، وأنّ الله لا يباشر حكماً خاصاً على البشر إلا بوساطة أصحاب السلطة السياسية»[34]. ومنه تكون الرؤية السبينوزية تفنيداً جلياً لأولئك الذين ينصبون أنفسهم أوصياء على الناس باسم الدين، ويجعلون أنفسهم موضع التقديس والتبجيل والأحقية، وهم «بموقفهم هذا يَبْذُرون عناصر الفرقة في الدولة بل يبحثون عن وسيلة للاستيلاء على السلطة. وسأبدأ في بيان أنّ الدين لا تكون له قوة القانون إلا بإرادة من لهم الحق في الحكم، وأنه ليس هناك حكم خاص يمارسه الله على البشر ويتميز عن ذلك الذي تمارسه السلطة السياسية.»[35]

إنّ هذا المسار العلماني عند اسبينوزا هو تأمين للمجتمع من الانقسام، وذلك بفصل الدين عن الدولة، على ألا يفهم من عملية الفصل انفراد كل سلطة بشؤونها، وإنما على غاية من التحديد أن يكون رجال الدين تحت سلطة الدولة يأتمرون بأمرها، شأنهم في ذلك شأن كل مواطني الدولة. فالقداسة تكون للدولة لا غير، والولاء يكون لسلطة القانون. وأنه «لا يمكن لأحد أن يطيع الله حقاً إلا إذا اتفق سلوكه الديني مع المصلحة العامة، وأطاع جميع قرارات السلطة العليا»[36].

32- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 435
33- اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 391
34- المصدر نفسه، ص 432
35- المصدر نفسه، ص 432
36- المصدر نفسه، ص 436

ويذهب اسبينوزا إلى أبعد من ذلك حين يقرر أنّ التقوى السياسية مقدمة على التقوى الدينية اعتباراً لأوامر العقل، «وبالتالي لا يمكن أن يقدم أحد الإحسان إلى الجار، تنفيذا للأمر الإلهي إلا إذا كان سلوكه في مجال الدين والتقوى متفقاً مع المصلحة العامة، على أنه لا يمكن لأحد أن يعرف المصلحة العامة إلا بناء على قرارات السلطة الحاكمة التي هي وحدها المسؤولة عن تصريف الشؤون العامة.»[37]

والأخطر من ذلك عند اسبينوزا هو إعلانه عن توجهاته العلمانية عندما جعل الإيمان السياسي هو شرط الإيمان الديني، لأنه «لا يستطيع أحد أن يمارس الإيمان الصادق أو أن يطيع الله إلا إذا أطاع قرارات السلطة الحاكمة.»[38]

إنّ التفكير في وحدة الدولة والمحافظة على كيانها وسيادتها، هو ما أملى على اسبينوزا تضييق مجال الممارسة الدينية وتوسيع مجال الممارسة السياسية. إذ أنّ رجال الدين ليست لهم سلطة مباشرة من الله، وإنما تصريفهم لشؤون الدين يكون ضمن صلاحيات السلطة السياسية، «وأية محاولة لسلبها من السلطة العليا تعني تقسيم الدولة»[39]. فحق الدولة مطلق في الإشراف على كل شأن ديني ودنيوي، وأنّ من أسمى معاني التقوى الدينية «هي تلك التي تؤدي إلى سلامة الدولة وأمنها الداخلي»[40].

ومن كل هذا يعلن اسبينوزا جلياً أنه لا وجود لسلطة إلهية ودولة دينية، بل الموجود هو السلطة المدنية والدولة العلمانية بلوازمها التنويرية والليبرالية المتمثلة في العقلانية والحرية والديموقراطية. يقول اسبينوزا: «لو أردنا أن نضمن سلامة الدولة، فيجب أن نجعل التقوى والدين مقتصرين على ممارسة العدل والإحسان، كما يجب أن ينصب تشريع السلطة العليا في المجالين الديني والدنيوي على أفعال الرعايا، وأن يترك لكل فرد حريته في التفكير والتعبير»[41].

تلك هي الدولة المدنية الديموقراطية «بكل تجلياتها السياسية والفكرية والدينية»[42]، التي لا يمكن تصور وجودها إلا داخل كونية إنسانية، المشرع فيها هو العقل، «وإن كان اسبينوزا فيلسوفها الأول بامتياز باعتبار دفاعه التأسيسي عن الديموقراطية وعن حرية التفكير والتعبير، وما لزم عنها من صراع جذري ضدّ الاستبداد السياسي والأرثوذوكسية اللاهوتية»[43].

37- المصدر نفسه، ص 436

38- المصدر نفسه، ص 436

39- المصدر نفسه، ص 439

40- المصدر نفسه، ص 447

41- المصدر نفسه، ص 453

42- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية)، مرجع سابق، ص 327

43- صالح مصباح: مباحث في التنوير موجوداً ومنشوداً "تجرأ على استعمال عقلك"، مرجع سابق، ص ص 158-157

خلاصــة:

لما سبق من تحليل للمقاربة السبينوزية في تأصيل الدولة الحديثة وعلمنة جميع مؤسسـاتها، حيث يهيمن العقل على كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، يكون اسبينوزا قد أسّس للمجال العملي وفق مفاهيم الحق والديموقراطية والحرية، وما يلزم عن هذه اللحظة السبينوزية الحاسمة أولاً: الإعلان عن ميلاد الدولة الليبرالية العَلْمانية، وثانياً: الثورة ضد القمع الديني للعقل والحرية الفكرية. ويزداد الحرص لدى اسبينوزا على توفير الشروط الضرورية التي تؤسس لحرية الإنسان وتحرره من كلّ الإكراهات الخارجية. وهكذا يكون اسبينوزا قد دشّن لحظة التنوير الراديكالي بعيداً عن أيّ وصاية من داخل هذه الإنسانية أو من خارجها.

قائمة المصادر والمراجع

- اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، دار الطليعة بيروت، ط1، 1971
- اسبينوزا، رسالة في السياسة، ترجمة عمر مهيبل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1995
- اسبينوزا، علم الأخلاق (الإيتيقا)، ترجمة جلال الدين سعيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.
- نور الدين الشابي، نيتشه ونقد الحداثة، دار المعرفة، القيروان، ط1، 2005.
- عبد العزيز العيادي، فلسفة الفعل، دار نهى، تونس، ط1، 2007
- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية)، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010
- صالح مصباح، مباحث في التنوير موجوداً ومنشوداً، دار جداول، لبنان، ط1، 2011
- محمد المصباحي، من أجل حداثة متعددة الأصوات، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2010

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016